تحليل مؤشرات الفقر في الريف العراقي باستخدام اسلوب التحليل العاملي

أ.م.د. علي شوكت العبيدي* م.د. سهير قحطان الخاصكي**

المستخلص :

تبلغ فئة الفقراء في العراق 6.9 مليون من مجموع عدد السكان ، نصفهم (3.44 مليون) يعيشون في المناطق الريفية والنصف الأخر في المناطق الحضرية ، وتبلغ نسبتهم بين خمس وربع عدد السكان (22.9%) . ويبلغ معدل الفقر في المناطق الريفية (39.3%) وهو ضعف معدله في المناطق الحضرية (16.1%). ان مشكلة البحث تتركز في تحديد مؤشرات الفقر في الريف العراقي اذ ان مسبباته كثيرة وتتدرج وفق اولويات حاجة الافراد للبقاء . ان البعض يرى أن المسبب الرئيس للفقر هو نقص الغذاء ، فيما يرى اخرون ان الافراد في الريف تنقصهم الحاجة الى جميع مستلزمات المعيشة الأخرى كالتعليم والصحة والسكن والنقل فما هي درجة تاثيركل من هذه المستلزمات على الفقير وكيف يضعها في سلم أولوياته . لقد استخدمت البيانات التي اعدها الجهاز المركزي للاحصاء (احصاءات احوال المعيشة) من خلال المسح الشامل الذي قام به الجهاز خلال المدة ت1 2006-ت2 2007 . وقد استخدم البحث التحليل العاملي وعلى مرحلتين باعتباره أداة التحليل الاحصائي المناسبة في ضوء البيانات المتاحة عن الانفاق الأسري في الريف العراقي .

تضمن تحليل المرحلة الأولى لعدد 13 عامل تمثل الانواع الغذائية المختلفة ان مؤشرات الفقر المهمة حسب المكونات : (1) اللحوم ، الخبز والحبوب ، الحليب والاجبان والبيض ، الفاكهه ، المنتجات الغذائية المصنعه ، المياه المعدنية والعصائر، ثم الخضروات . (2) الزيوت والدهون ، القهوه والشاي والكاكاو ،ثم السكر والمربيات والعسل والحلويات . (3) الملابس ، الاحذية ثم الاسماك والاطعمه البحرية .

اما تحليل المرحلة الثانية لعدد 17 عاملاً تمثل مجمل مستلزمات المعيشة فتضمن مؤشرات الفقرحسب المكونات هي : (1) الملابس والاحذية ، أسعار المنتجات الغذائية ، الاتصالات ، السلع والخدمات الاخرى ، ثم المستلزمات الطبية . (2) التعليم ، التعليم الابتدائي وقبل الابتدائي ، ثم التعليم الثانوي . (3) شمل الصحه والخدمات الصحية . (4) أسعار مياه الشرب والكهرباء والوقود ، ايجارات المنازل– غيرالحقيقية ، ثم ايجارات المنازل–الحقيقية . أما (5) خدمات النقل والنقل . وقد استبعدت العوامل ذات الارتباطات الضعيفة .

Abstract

Poverty in Iraq is estimated at about 6.9 million from the total number of population; half of them (3.44 m) are living in the rural areas and the other half is urban with a rate between quarter and fifth the number of population (22.9). The problem to be studied is to determine the poverty indicators in the rural areas of Iraq, as there reasons are many and to follow according to the needs priorities for the individuals to survive. Some think that the main cause of poverty is the lack of food, while others think that the rural people have deficient in their needs of all other living requirements. Data prepared by the Central Statistical System from the comprehensive survey during the period Oct.2006-Nov.2007 were used, and the factor analysis is used in analyzing data in two stages. The first stage was for a number of 13 factors represent the various kinds of foods, and shown

* معهد الأدارة الرصافة .
** معهد الأدارة الرصافة .
مقبول للنشر بتأريخ 2013/8/26

that they were grouped in three communities: (1) meats, bread and cereals, milk, cheese and eggs, fruit, food products n.e.c., mineral waters, soft drink, fruit and vegetable juices, and vegetables. (2) oils and fats, coffee, tea and cocoa, sugar, jam, honey, chocolate & confectionery. (3) clothing, footwear, fish and seafood. The second stage for a number of 17 factors represent the various requirements for living has shown that they grouped in five communities: (1) clothing, footwear, food market prices, communication, miscellaneous goods and services, and medical products, appliances and equipment. (2) education, pre-primary and primary education, and secondary education. (3) health, and hospital services. (4) housing water, electricity, gas & other fuel market prices, imputed rentals for housing, and actual rentals for housing. (5) transport services, and transport. Two other factors were excluded from the analysis.

المقدمـــــة

الفقر ظاهرة ليست جديدة على البلدان ، إلا أن ظهورها على الواجهه يعود حسب آراء بعض الاقتصاديين الى ظاهرة العولمة والاندماج الاقتصادي الشامل الذي لا مفر منه ، حيث ساهمت العولمة في توحيد السلوك الاستهلاكي للمجتمعات من جهه ، وفي تاجيل الفوارق ما بين الشعوب والطبقات الاجتماعية نظرا لاختلاف عوائدها الاقتصادية من جهة اخرى . أن مشكلة الفقر تحضى باهتمام متزايد من قبل المنظمات ووكالات التنمية الاقتصادية والكثير من الباحثين في الشؤون الاقتصادية اذ ان ما يقرب من نصف سكان العالم يعيشون باقل من دولارين في اليوم وان خمس سكان العالم يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم .

ان معظم بلدان العالم تهدف إلى رفع مستويات المعيشة للأفراد سواء في الحضر أو في الريف من ذوي الدخول المنخفضة ولاسيما في ظل تدني مستويات النمو الاقتصادي والتباين المرتفع في توزيع الدخل خلال العقدين الأخيرين ، اللذين تفاقم فيهما الفقر العالمي نتيجة للتشوهات أو عدم كفاءة وفاعلية السياسات الاقتصادية الكلية التي تركت اثارها الكبيرة على الانتاج ، وتحديدا الانتاج الزراعي في البلدان النامية ومنها العراق ، الامر الذي ادى الى نتائج غير مرغوبة في عملية التنمية وشكل عوامل ساعدت في تزايد حدة الفقر في الريف .

ومن الناحية العملية ، يختلف الفقر في بلد مثل العراق قد تدهور اقتصاده وتفاقم فيه الفقرعن بلد كان فقيرا تاريخيا . لقد وضح التقرير التحليلي الذي اعدته اللجنة الفنية الدائمة لسياسة الحد من الفقر (جمهورية العراق والبنك الدولي) حول ظروف المعيشة للشعب العراقي ، "مواجهة الفقر في العراق في الجزء الاول" الصادر في العام 2013 ان هناك تجانس نسبي في مستوى الحياة في العراق (ظهر من خلال تقدير منحنى لورنس) ، الا ان تجاهل الاستثمارات الاجتماعية خلال السنوات الماضية واعتماد سياسات الدعم الغذائي وزيادة الاستهلاك كلها ادت الى اختفاء الحد الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء (ظهر من خلال تقدير معامل جيني) . ومن خلال احتساب نسبة الفقر الى أجمالي عدد السكان في كل منطقة جغرافية في العراق من الذين يقع انفاق الفرد فيها تحت خط الفقرتبين ان هذه المناطق تبدأ بأرياف المحافظات التالية : المثنى (74.7%) ، بابل (61.3%) ، واسط (60.1%) ، القادسية (56.3%) ، وصلاح الدين (55.1%) ، ثم باقي المحافظات . ان الصفة البارزه للفقر في العراق تتمثل بالفوارق الكبيرة بين الريف والحضر ، اذ ان المناطق الاكثر فقرا جميعها ريفية . ان الاحصاءات تشير الى ان 39% من سكان الريف هم فقراء بالمقارنه مع 16% فقط هم الفقراء من سكان الحضر وان فقراء الريف هم اكثر فقراً (مؤشر فجوة الفقر 9% في الريف و 2.7% في مناطق الحضر) .[4]

مشكلة البحث

من خلال دراسة المؤشرات الاساسية للفقر في العراق أن ما يقرب من نصف العدد الكلي من السكان الفقراء في العراق (3.44 مليون) يعيشون في المناطق الريفية وهم يشكلون خمس وربع سكان العراق (22.9%) . ويبلغ معدل الفقر في المناطق الريفية (39.3%) وهو اعلى من ضعف معدله في المناطق الحضرية (16.1%) ، فيما تزيد فجوه الفقر لدى سكان الريف (البالغة 9%) ثلاث مرات نسبتها لدى سكان الحضر (2.7%) . وهذا يعني انهم نسبيا الاكثر فقرا. [1]

ويرى البعض ان المسبب الرئيسي للفقر في الريف هو نقص الغذاء ، فيما يرى اخرون انه الحاجة الى جميع مستلزمات المعيشة الاخرى كالتعليم والصحة والسكن والنقل ، فما هي درجة تاثيركل من هذه المستلزمات عليه وكيف يضعها في سلم اولوياته .

هدف البحث واهميته

ان تحديد مؤشرات لقياس الفقر كاحد مستويات المعيشة التي تحظى باهتمام خاص يمثل مشكلة اقتصادية ، اذ لابد من تحديد مستوى وابعاد تلك المشكلة من اجل اختيار الادوات الاقتصادية المناسبة لحلها واستئصالها من المجتمع . ان الهدف الرئيسي لهذا البحث هو ابراز مؤشرات الفقر في الريف العراقي إلى الواجهه . وعلى الرغم من ان جميع المعنيين من افراد ومؤسسات لديهم المعرفة بها ويتعايشون معها يوميا ، الا ان القاء الضوء عليها وعلى مسبباتها من خلال استخدام الوسائل العلمية والاحصائية يعد مهمة كبيرة تقع على عاتق جميع الباحثين والمختصين في المجالين الاقتصادي والاحصائي .

فرضية البحث

الفقر في الريف العراقي يتمثل بالنقص الحاد في الغذاء والمستلزمات الاساسية الاخرى . ويمكن تحديد مؤشرات الفقر الاساسية وترتيبها وفقا للحاجات الاساسية للافراد والعوائل سواء تلك المتعلقة بالحاجة الى الغذاء فقط ، ام الحاجة الى الغذاء والمستلزمات الاساسية الاخرى التي تضمن المعيشة بحدها الادنى وذلك باستخدام اسلوب التحليل العاملي في معالجة البيانات الخاصة بالانفاق الاستهلاكي .

منهجية البحث والبيانات المستخدمة

تم تحليل البيانات الخاصه بمؤشرات الفقر لدى سكان الريف العراقي من جانبين ، الاول يمثل جانب الاقتصاد الجزئي ، فالبعض يرى ان المؤشر الحاسم للفقر هو النقص في متطلبات الغذاء والملبس فيما يتناول اخرون جانب الاقتصاد الكلي حيث يرون ان قائمة احتياجات فقراء الريف لا تقتصر على الغذاء والملبس بل تتعداه الى احتياجات اخرى كالسكن والصحة والتعليم والنقل وغيرها . واستنادا الى ذلك فقد جرى تحليل بيانات مؤشرات الفقر على مرحلتين ، في الاولى كان التركيز على مؤشرات الاحتياجات الغذائية والملبس ، وفي الثانية جرى التركيز على الاحتياجات المختلفة وذلك باستخدام الاسلوب الاحصائي "التحليل العاملي" .

وقد استخدمت البيانات التي اعدها الجهاز المركزي للاحصاء (احصاءات احوال المعيشة) من خلال المسح الشامل الذي قام به الجهاز في العام 2007 وتم الانتهاء من اعداد التقرير النهائي له ونشره في العام 2013 ، حيث اعتبر المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق والذي نفذ ضمن مشروع مسح الاسرة وسياسات التخفيف من الفقر اوسع مسح اسري اجري في العراق واكثرها تنظيما . لقد نفذ المسح على مدى 13 شهرا (ت1 2006-ت2 2007) وغطي كافة محافظات العراق كونه جمع بين سعة التمثيل الاجتماعي وسعة المواضيع المغطاة وتفاصيلها التي تتيح لمستوى من التحليل في اسباب ونتائج الفقر يتعدى في شموليته مسوحات الاسر التقليدية ويوفر قاعدة بيانات مهمة للعديد من المواضيع الاقتصادية المهمة .[2]

المبحث الاول
الفقر ، مفهومه ومؤشراته

ان جميع المراجع التي تناولت موضوعة الفقر تشير الى انه يمثل "حالة الناس غير القادرين على الحصول على عيش لائق" . ويرى البعض انه يكمن في "عدم امكانية الناس من امتلاك الغذاء الكافي ، ارتفاع معدل الوفيات ، عناية صحية ضعيفة ، فرص تعليم قليله ومساكن غير ملائمة ، وقد يمتد الى أبعد من ذلك للوصول الى ضعف مستوى مشاركة الافراد في صنع القرار" .

ان تحليل الفقر يقود الى التمييز بين الفقر المطلق والفقر النسبي ، إذ ان حدود الفقر المطلق تقاس على اساس الكميات التي يحصل عليها الناس من السلع والخدمات دون الحاجة الى مقارنتهم بما يحصل عليه الاخرون . اما الفقر النسبي فيوجد عندما يعتبر بعض الناس فقراء نسبة الى غيرهم إذ يعد الناس الذين يقعون في المستويات الدنيا من سلم الاستهلاك في المجتمع فقراء بغض النظر عن الكميات التي يحصلون عليها من السلع والخدمات . لذلك فان مفهوم الفقر النسبي يرتبط باللامساواة في توزيع الدخول .

ويتم النظر الى الفقر من منظور الاقتصاد الجزئي والكلي ، ففي الاقتصاد الجزئي يعبر الفقر عن حالة الافراد اوالاسر غير القادرين على اشباع حاجاتهم الاساسية المادية وغير المادية . اما على المستوى الكلي فان النظرة الى الفقر تكون على مستوى كل افراد المجتمع حيث يعد البلد فقيرا كلما ازداد عدد السكان او نسبة السكان غير القادرين على توفير مستلزمات العيش الاساسية فيه . وعليه فان المفهوم الجزئي للفقر

يهتم بوصف حالة الفرد او الاسرة داخل المجتمع ، بينما يتعدى المفهوم الكلي على وصف افراد المجتمع ككل.[3]

وقد اختلفت المعايير التي تستعمل في قياس خطوط الفقر بين معايير نسبية ومطلقة فضلاً عن المقاييس التي تستعمل للكشف عن مدى تفشي الفقر في المجتمع . فخط الفقر المطلق Absolute Poverty Line ينطوي على مجموعة من المعايير التي يمكن الاستناد اليها لتقدير الحدود بين الفقراء وغير الفقراء من خلال تحديد الحاجات المادية والاجتماعية اللازمة لبلوغ مستوى اجتماعي معين ، ويمثل هذا الحد الفاصل خط الفقر ويتم ذلك اما بشكل مباشر بتحديد الكميات اللازمة من السلع والخدمات لسد تلك الاحتياجات ومن ثم تحديد كميانها ، او بشكل غير مباشر من خلال تحديد مستوى الدخل الذي يمكن الفرد من بلوغ ذلك الحد من المستوى المعاشي ، او بتوليف بين الطريقتين . وبذلك تقع المعايير التي يمكن استخدامها في تقدير خطوط الفقر المطلقة في ثلاث مجموعات :

1. معايير الاعاشة Subsistence Criteria :

وقد حددها البنك الدولي بالتغذية و الصحة والسكن الاجتماعي ومياه الشرب ، ثم توسعت تلك الحاجات لتشمل 73 فقرة كما اعدتها مؤسسة البحث في البلدان المتطورة United Research Institute on Social Development (UNIRSD) . وقد حددت من بين تلك الفقرات 16 فقرة اعتبرت اساسية واكثر الحاحا (وهي الفقرات التي استخدمت في هذا البحث) .

2. معيار الدخل Income Criteria :

وهو تحديد قيمة الدخل الدنيا التي تضمن الحاجات الاساسية الغذائيه ، فان هذا المستوى من الدخل يمثل خط الفقر المطلق .

3. الاجور Wages :

إذ ارتبطت الاجور بخط الفقر أو ما سمي بخط الكفاف الذي ارتبط بنظرية حد الكفاف لمالتس Malthus . ان قوانين الاصلاح الزراعي في الريف تهتم بضمان توفير اجور كافية لتوفير الاحتياجات الاساسية للافراد في الريف تمنع من وصولهم الى مستوى الفقر المدقع والذي يمثل عدم امكانية الحصول على غذاء كافي لاستمرار الحياة ، وادنى مستوي من الملابس الواقية ، وعدم توفر بيت يحمي من الظروف الطبيعية ، فضلا عن انعدام المتطلبات الصحية الملحة .[4]

اما خط الفقر النسبي Relative Poverty Line فهو يعد أن حالة الفقر ترتبط بنواحي ذاتية لدى الفرد من خلال الشعور باللامساواة في توزيع الدخل في المجتمع وبالتالي درجة الاحساس بالفقر . وبحسب هذا المدخل فان خط الفقر يمثل مستوى الدخل المحدد لاوطأ نسبة مئوية في سلم توزيع الدخل على السكان وقد اعتبرت هذه النسبة 40%. ويرى البنك الدولي ان الفقر النسبي لا يعتبر مؤشرا صالحا عن الفقر في المجتمعات فهو لصيقا لكل مجتمع لا تكفي موارده الطبيعية والبشرية لايصال كل افراده الى نفس المستوى المعيشي وبالتالي ظهور اللامساواة بينهم .

ان الحد من الفقر في الريف يتحقق في ظل ظروف من النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة السريعة . ولكن النمو الاقتصادي ليس دواءا سحرياً ، فالفقر الريفي استمر موجوداً عندما لم تعط السياسات اهتماماً كافياً لتحسين الإنتاجية الزراعية وتوفير البنى التحتية الريفية ، وفشلت في تزويد سكان الريف بالخدمات والحماية الاجتماعية و تعزيز تنمية المنظمات الريفية للمنتجين والمستهلكين . كما أن الفشل في تحسين فرص حصول العوائل الريفية على الموارد الإنتاجية والخدمات زاد من انتشار الفقر في الريف . كما ساهم تغير المناخ وتفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري وانتشار ظاهرة الجفاف وغيرها من التهديدات البيئية ، بالإضافة إلى النمو السكاني المتسارع والهجرة في وضع ضغوط هائلة على معيشة السكان في المناطق الريفية ، حيث ضرب الفقر بجذوره ولم يترك لهم سوى أقل قدر من المرونة . بالرغم من ما قد يمثله ذلك من تحديات ، فإن الإدارة السليمة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية بحاجة إلى أن تمضي جنباً إلى جنب مع الجهود المبذولة للحد من الفقر .[5]

مقاييس الفقر وقياس الفقر في العراق

ان من اكثر مقاييس الفقر استخداما هي التي تصلح لقياس مدى وجود الفقر أو شدته وهي الاتي :

1. نسبة الفقر : وتعتبر من ابسط المقاييس اذ يمثل نسبة الافراد الذين يعيشون تحت خط الفقر من مجموع افراد المجتمع .
2. فجوة الفقر : وتمثل مجموع عجز الفقراء نسبة الى خط الفقر .
3. مقياس Foster-Greer-Thorbecke : وهو مقياس يعطي اهمية نسبية للفقراء الأكثر فقراً في حساب قيمته ، ويسمى بمربع فجوة الفقر .[6]

لقد جرت محاولات لقياس الفقر في العراق ، ففي عام 2007 اجري المسح الاقتصادي والاجتماعي للاسر العراقية لقياس الفقر في العراق . وفي عام 2009 تمت الموافقة على خط الفقر وجرى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر التي ترفد خطة التنمية الوطنية للاعوام 2010-2014 . وضمن هذا الاطار فان سياسة مكافحة الفقر في العراق بنيت على نتائج تحليل الفقر القائمة على مبدأ نفقات الفقر لقد استخدم في قياس الفقر المقاييس الآتية:

1. نصيب الفرد من النفقات /تكلفة الاحتياجات الاساسية : وهو يستند الى تحديد مؤشر رفاه وتحديد خط الفقر باستخدام اسلوب تكلفة الاحتياجات الاساسية وتحديد عدد الافراد الذين يقعون تحت خط الفقر ودراسة خصائصهم .
2. الاحتياجات الاساسية غير الملباة : وهو مقياس متعدد الابعاد يقيس الرضا والحرمان على حد سواء ، ويتضمن اختيار ابعاد او مجالات الاحتياجات الاساسية واختيار مؤشرات واوزان المؤشرات في كل مجال من تلك المجالات وتحديد حدود فاصلة لكل نوع من انواع الحرمان ثم حساب قيمة المؤشر لكل مجال من المجالات .
3. الكاير- فوستر: وهو مقياس متعدد الابعاد ويتم تحديده بحسب البلد وفقا لتوفر البيانات والخيارات المنهجية . وهو يقيس اوجه الحرمان المشتركة فهو يمكن ان يستهدف الاكثر فقرا ويمكن تجربته لاظهار تركيبة الفقر في المناطق او المجموعات العرقية المختلفة .

ولضمان قابلية اجراء مقارنة لنتائج تطبيق هذه المقاييس فقد اتبعت قواعد تحليل الاحتياجات الاساسية غير الملباة وتم اختيار خمسة ابعاد هي : الخدمات والبيئة وفقر الدخل والتعليم والصحة واعطاء نفس الاوزان لكل واحد من الابعاد ولكل مؤشر ضمن الابعاد . [7]

وبناءا على معطيات ونتائج هذا التقرير فان الهدف من تطبيق الستراتيجية هو تخفيض عدد الفقراء من 7 ملايين إلى 5 ملايين فرد (23%-16% من مجموع السكان) خلال المدة من 2010 -2014 ، وتخفيض نسبة الأمية من 28%- 14% وذلك من خلال تحقيق معدلات اعلى للالتحاق بمستويات التعليم المختلفة ، وتشجيع الاستثمار وتحويل المجتمع العراقي إلى مجتمع منتج للخروج من الفقر والبطالة. ان التحديات التي تواجهها الإستراتيجية هي ضمان الأمن والإستقرار وتنويع مصادر النمو والتخفيف من الآثار السلبية للوضع الامني ومراعاة بنود وثيقة حقوق الانسان حيث إن سوء الأوضاع الأمنية ينعكس على السكان إجمالاً ، إلا أن تأثيره يكون أشد وطأة على الفقراء بسبب ضعف قدراتهم على مواجهة هذه الأوضاع وما يترتب عليها من فقدان فرص كسب الدخل وإرتفاع الأسعار وشحة السلع وصعوبة الوصول الى الخدمات الأساسية. ولأجل الوصول إلى الهدف العام للاستراتيجية فقد تم تحديد 6 محصلات أساسية ينبغي تحقيقها وهي : (1) دخل أعلى من العمل للفقراء ، (2) تحسين المستوى الصحي ، (3) نشر وتحسين التعليم ، (4) بيئة سكن أفضل ، (5) حماية إجتماعية فعالة ، (6) وتفاوت أقل بين النساء والرجال . أما على صعيد الحماية الإجتماعية ، فإن الرفع التام لنظام البطاقة التموينية عن جميع الأسر، سيضر بالفقراء كثيراً وستتأثر الفئات القريبة من خط الفقر مما يهدد بوقوعها في براثن الفقر. وعند إحتساب تأثير ذلك على الفقراء ، يلاحظ أن حجب مفردات البطاقة التموينية عن جميع الأسر سيؤدي إلى إرتفاع نسبة الفقر على مستوى البلد من 23% إلى 34%، طبقاً لنتائج المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق . وينبغي أن تتم عملية إصلاح البطاقة التموينية بشكل متدرج حيث توجه موارد الإنفاق على البطاقة التموينية لتلبية متطلبات الحماية الإجتماعية . [8]

الفقر في الريف العراقي

أن ظاهرة الفقر في العراق تنتشر في المناطق الريفية بثلاثة أضعاف ما هي عليه في المدن . وأن المحافظات الجنوبية تعتبر من أكثرالمحافظات العراقية تأثراً بالفقر وخاصة المثنى التي تصل نسبة الفقر فيها إلى 49% ، وبابل 41% ، وصلاح الدين 40%. أن تقرير الستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر اعتبربمثابة مرجع ودليل عمل عند وضع الخطط التنموية في المجالات الرئيسة المتعلقة بالصحة والتعليم والإسكان بحيث يتحقق انخفاض ملحوظ لمستوى الفقرسنة 2014 ، وتعطي الاستراتيجية الوطنية مؤشرات مهمة من خلال قياس مستوى المعيشة وبناء خارطة الفقر باستخدام نتائج المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق . لقد أظهرت نتائج هذا التقرير أن نسبة الفقر في العراق بلغت 23% ، حيث تتركز في الريف (39%) بدرجة أعلى من الحضر(16%) . وأن الفقر في العراق ليس عميقاً ، إذ بلغت فجوة الفقر 4.5% ، لكنها تزيد في الريف بما يعادل ثلاثة أمثالها في الحضر. [9]

وقد أعلنت اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر أن نسبة الفقر في العراق انخفضت إلى 18.9% عام 2012 بعد أن كانت 22.9 في عام 2007. وذكرت أنه بناء على ما أفرزته نتائج قياس مستوى المعيشة فإن متوسط إنفاق الفرد الشهري في العراق ارتفع من 146 ألف دينار عام 2007 إلى 247 ألف دينار عام 2012 ، بزيادة تقترب من 70%. وأن الأسرة في العراق التي يصل متوسط حجمها إلى 6.7 فرد تنفق

شهريا 1.805 مليون دينار في الوقت الحاضر على السلع والخدمات ومن ضمنها الإيجار الحقيقي أو التقديري للأسر التي تملك وحدة سكن.

كذلك فان خط الفقر في العراق ارتفع من77 ألف دينار شهريا عام 2007 إلى 106 آلاف دينار عام 2012، موضحا أن النتائج لم تظهر انخفاضا واضحا في مستوى فجوة الفقر التي تشير إلى نسبة الأسر الفقيرة البعيدة عن خط الفقر. كما يشير تقرير اللجنة الى إن نسبة فجوة الفقر انخفضت من 4.5% عام 2007 إلى 4.1% عام 2012 ، وأن شدة الفقر وإن كانت منخفضة عموما إلا أنها هي الأخرى لم تشهد انخفاضا يذكر، وإن كان الانخفاض في الريف أكثر وضوحا.

أن نسبة شدة الفقر لم تشهد تغيرا خلال عامي 2007 و 2012 في مناطق الحضر، لكنها شهدت انخفاضا بنسبة 0.4 في مناطق الريف خلال هذين العامين. وفيما يتعلق بمقارنة مؤشرات الفقر في المحافظات بين عامي 2007 و2012 . إن نتائج القياس تشير إلى حصول تحسن كبير في محافظات ديالى وبابل وكربلاء وصلاح الدين والنجف والبصرة ، وان المحافظات التي لم تتغير فيها نسبة الفقر بشكل كبير بين عامي 2007 و2012 هي كركوك وأربيل وبغداد ، وان هناك تراجعا في مستويات المعيشة بزيادة نسبة الفقر في محافظات نينوى والديوانية والمثنى وذي قار وميسان .[10]

من هنا نستنتج ان الشريحة التي تسكن في الريف انما تنتمي الى طبقة الفقراء وفقا لما ورد في تقريراستراتيجية التخفيف من الفقر ، ولذلك اسباب كثيرة ومتداخلة لعل اهمها :

اقتصادية : تتعلق بتدهور الانتاج الزراعي نتيجة ارتفاع كلف مستلزمات الانتاج الثابتة والمتغيرة ، وكذلك تدهور البنى التحتية الاساسية كمشاريع الارواء وخزانات الماء ووسائل الري الحديثة وعدم الاهتمام بتوفير التقنيات الحديثة في الانتاج والاستثمار في الزراعة اضافة الى تفشي ظاهرة البطالة .

سياسية : تتعلق بعدم الجدية في وضع خطط ستراتيجية متوسطة وطويلة الاجل تنتشل المجتمع الريفي من حالة الفقر المدقع تدريجيا. لقد اعترفت وزارة التخطيط في العام 2013 بفشل الخطة الخمسية التي وضعتها عام 2010 للسنوات (2010-2014) ، والتي تهدف إلى تقليل الفوارق بين مناطق الحضر والريف وزيادة الناتج المحلي مؤكدة أن العراق لايزال بعيدا عن الحدود التي رسمتها الأمم المتحدة.( )

كذلك تاثير اتباع سياسات الانفتاح الاقتصادي التي ادت الى دخول غذائية من بلدان مختلفة تنافس المنتجات المحلية وباسعار اقل نسبيا منها ، دون الالتفات الى سياسات حماية المنتوج المحلي .

بيئية : وتتعلق بانحسار الواردات المائية وكميات الامطار الساقطة وتعرض المنطقة الى ظاهرة الاحتباس الحراري Global Heat ، وارتفاع درجات الحرارة والتي ادت الى حدوث الجفاف Drought والتصحر Desertification ، فضلاً عن استنزاف الموارد الطبيعية .

ادارية : وتتعلق بضعف الخدمات التي تقدمها المؤسسات الزراعية المعنية ، منها عدم الاهتمام بتنظيم الدورات التدريبية والتاهيلية التي ترفع من مستوى الوعي والادراك باهمية الانتاج وتكثيف البرامج الارشادية . كذلك عدم الاهتمام بالدورات التي تعنى بمحو الامية في الريف وخصوصا لدى المراة الريفية .

هذه المسببات وغيرها جعلت الفقر في الريف يتفاقم ويتجذر وترتفع نسبة العوائل الريفية التي كانت تعتمد بدرجة كبيرة على انتاجها الذاتي من المحاصيل الزراعية الغذائية ، فاصبحت تسد تعتمد على ما توفره مفردات البطاقة التموينية التي تقلصت هي الأخرى الى اربعة فقرات فقط . وعليه فان الانتاج المحلي لم يعد له تاثير، فرغم اعلان وزارة التجارة عن استلامها ما يقرب من 3.100 مليون طن من محصول الحنطة في الموسم 2013 اي ما يعادل 72% من الحاجة الكلية البالغة 4.200 مليون طن ،[11] فان الحاجة تبقى قائمة للمنتجات وللمواد والسلع الاستهلاكية الاساسية الاخرى ، كالمنتجات الحيوانية والخضر والفواكه ومحاصيل الحبوب والبقوليات وغيرها التي تشكل فقرات أساسية في سلة غذاء العائلة العراقية .

الانفاق الاستهلاكي في الريف العراقي

يقصد بالانفاق الاستهلاكي للفرد او للاسرة وفقا لرؤية مسوحات ميزانية الاسرة بانه مجموع الانفاق النقدي على السلع والخدمات مضافا اليه القيمة المقدرة للاستهلاك الذاتي وكذلك القيمة المقدرة لايجار السكن للعوائل التي لا تدفع ايجار سكن في الريف والحضر . ويتضمن الانفاق كل ما ينفق على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية التي ترغب الاسرة في الحصول عليها . ويقصد بالاستهلاك الذاتي كل سلعة او خدمة تستهلكها الاسرة من انتاج مزرعتها او صناعتها العائلية . ويتوزع الانفاق الاستهلاكي الى تسعة مجاميع رئيسية هي : السلع الغذائية ، الدخان والمشروبات الكحولية ، الاقمشة والملابس والاحذية ، الاثاث والمفروشات والسلع المنزلية ، الايجار الاجمالي والوقود والطاقة ، النقل والمواصلات ، التسلية والتعليم والترفيه والثقافة ، نفقات العناية الطبية والخدمات الصحية ، والسلع والخدمات الاخرى .[12]

ان تقرير مسوحات ميزانية الاسرة الذي اجري من قبل وزارة التخطيط (الجهاز المركزي للاحصاء) بالتعاون مع البنك الدولي والذي نشر في العام 2011 قدم لنا تفصيلا واسعا لمفردات الانفاق الاستهلاكي لما يربو عن 150 فقرة استهلاكية لفئتي الريف والحضر . ومن بين هذا العدد الواسع فقد تم استخدام فقرة

المواد الغذائية في الريف (مع تفاصيلها البالغ عددها 13 بندا) كمؤشراساسي ومهم من مؤشرات الفقر في الريف العراقي . كما تم استخدام الفقرات المهمة الاخرى التي تشكل حاجات اساسية للفرد والعائلة الريفية والبالغ عددها 17 فقرة الى جانب المواد الغذائية كالتعليم والصحة والنقل والسكن وغيرها كمؤشرات اساسية ومهمة للفقر في الريف العراقي .

المبحث الثاني
استخدام التحليل العاملي في تحليل مؤشرات الفقر في الريف العراقي

التحليل العاملي هو مجموعه من الاساليب الاحصائية التي تهدف الى تخفيض عدد المتغيرات او البيانات Data Reduction المتعلقه بظاهرة معينه ، وهو يبدا ببناء مجموعه جديدة من العوامل المحدده على العلاقات في مصفوفة الارتباط حيث يحول مجموعة العوامل الى مجموعة جديدة من المركبات او المكونات الاساسية التي ترتبط كل منها بالاخرى ارتباطا عاليا من خلال وضع توافيق خطية للعوامل التي تنتج حساب التباين في مجموعة البيانات ككل . ويشكل التوفيق الاهم للمركبات الاساسية الاولى العامل الاول ، وان التوفيق الاهم للمكونات الاساسية الثانية لتغير التباين غير المحسوب في العامل الاول يحدد العامل الثاني وهكذا حتى تصبح جميع التباينات محسوبة .[13]

وقد استخدمت في هذا البحث طريقة المكونات الاساسية Principal Components في التحليل واستخلاص العوامل . ان المكون الاساسي هو عبارة عن تركيب خطي من متغيرات الاستجابة ، ويكون له اعظم تباين أي يفسر اكبر نسبة من هيكل التباين لمتغيرات الاستجابة . يليه المكون الثاني وهكذا . ولحساب درجات العوامل وحفظها كمتغيرات فقد استخدم اسلوب الانحدار Regression . ولغرض اختبار كفاية البيانات المستخدمة في التحليل العاملي فقد جرى اختبار Kaiser-Meyer-Olkin (KMO) اذ ينبغي ان تكون قيمة KMO اكبر من (0.50) . وللتاكد من ان العلاقة بين المتغيرات المدروسة هي علاقة دالية احصائية وان مصفوفة البيانات هي مصفوفة الوحدة تم اعتماد اختبار Bartlett الذي يظهر بمقارنة قيمة مستوى الدلالة الظاهر مع قيمة مستوى الدلالة المعتمد (0.05) .[14]

المرحلة الاولى : الاحتياجات الغذائية

التحليل في المرحلة الاولى اختص بالاحتياجات الغذائية والملبس تحديدا ، اذ يرى البعض ان العامل الاساسي الذي يميزالفقراء في الارياف عن غيرهم هو النقص الحاد في متطلبات البقاء والمعيشة فضلا عن تغير نمط التجهيز لمفردات البطاقة التموينية . شملت المجموعة الاولى العوامل التي بلغ عددها 13 عاملا تضمنت : (1) الخبز والحبوب ، (2) اللحوم ، (3) الاسماك والاطعمة البحرية ، (4) الحليب والاجبان والبيض ، (5) الزيوت والدهون ، (6) الفواكه ، (7) الخضروات ، (8) السكر والمربيات والعسل والحلويات ،(9) منتجات الاغذية المعلبه ، (10) القهوة والشاي والكاكاو ،(11) المياه المعدنية والمشروبات الغازيه والعصائر ، (12) الملابس ، (13) والاحذية .

تحليل المجموعة الاولى

اظهر تحليل المجموعة الاولى ان قيمة KMO بلغت (0.682) وهي اكبر من القيمة (0.500) مما يعني ان حجم العينة يعد كافيا لاجراء التحليل العاملي . كما ظهر مستوى الدلاله بقيمة صفر وهو اقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.050) . وحسب اختبار Bartlett فان العلاقة بين المتغيرات هي علاقة دالية احصائية وان المصفوفة المستخدمة هي مصفوفة الوحدة . وقد بدا التحليل باستخراج جدول نسب التباين الذي يفسر التباين الكلي في مراحل متتالية بطريقة استخلاص العوامل . ان قيم المركبات Communities والجذور الكامنة Eigen-values والنسب المئوية للمركبات والنسب التجميعية يوضحها الجدول رقم (1).

جدول (1)
قيم المركبات والقيم المميزه والنسب المئوية للمركبات والنسب التجميعية للعوامل المحددة للفقر في الريف العراقي (المجموعة الاولى)

المكونات	الجذورالكامنة الاولية			مجموع مربعات التحميل المستخلصة	
	الكلي	% التباين	%التجميعي	الكلي	% التباين
.1	4.667	35.903	35.903	4.667	35.903
.2	1.343	10.334	46.237	1.343	10.334
.3	1.203	9.254	55.491	1.203	9.254
.4	0.913	7.020	62.511		
.5	0.761	5.851	68.362		
.6	0.701	5.389	73.751		
.7	0.676	5.202	78.954		
.8	0.612	4.707	83.660		
.9	0.550	4.227	87.888		
.10	0.502	3.860	91.747		
.11	0.461	3.544	95.292		
.12	0.414	3.188	98.480		
.13	0.198	1.520	100.000		

يبين الجدول رقم (1) ان البرنامج يعطي 13 علاقة خطية للبيانات وكذلك الجذور الكامنة لكل مكون ، فقيمة الجذر الكامن للمكون الاول بلغت 4.667 وتفسر تباينات هذا المكون 35.903% من مجموع التباين الكلي . اما قيمة الجذر الكامن للمكون الثاني فقد بلغت 1.343 وتفسر 10.334% من مجموع التباين الكلي ، وهكذا باقي المكونات . ان مجموع ما تفسره المكونات الثلاثة الاولى بلغ 55.491% من التباين الكلي . ولقد اهمل البرنامج بقية المكونات نظرا لكون قيم الجذور الكامنة التي اظهرتها تقل عن الواحد الصحيح وبالتالي فهي تمثل ارتباطات ضعيفة (اقل من 50%) .

في المرحلة التالية تم تدوير قيم الجذور الكامنة باستخدام خيار Varimax الذي يمثل التدوير المتعامد لمحاور العوامل لزيادة تباين مربع تشبعات العوامل على كافة المتغيرات ، وهي الطريقة الاكثر استخداما في تدوير البيانات ، كا يتضح من الجدول رقم (2) .

جدول (2)
مصفوفة المكونات بعد التدوير

العوامل	المكونات		
(1)	(2)		(3)
1. الخبز والحبوب	0.680		
2. اللحوم	0.690		
3. الاسماك والاطعمة البحريه			0.501
4. الحليب والاجبان والبيض	0.646		
5. الزيوت والدهون		0.743	
6. الفاكهة	0.606		
7. الخضروات	0.521		
8. السكر والمربيات والعسل والحلويات		0.559	
9. المنتجات الغذائية المصنعه	0.603		
10. القهوة والشاي والكاكاو		0.741	
11. المياه المعدنية والعصائر	0.580		
12. الملابس			0.903
13.الاحذية			0.893

المكون الاول

من الجدول رقم (2) يتضح ان المكون الاول ياتي بالمرتبة الاولى من حيث اهميته ونسبة تفسيره للتباين ، قد تشبعت عليه 7 عوامل وهي حسب التسلسل :
(1) اللحوم (69%) ، (2) الخبز والحبوب (68%) ، (3) الحليب والاجبان والبيض (64.6%) ، (4) الفاكهه (60.6%) ، (5) المنتجات الغذائية المصنعه (60.3%) ، (6) المياه المعدنية والعصائر(58%) ، و (7) الخضروات (52.1%) .

ان هذه النتائج تشير بوضوح الى ان المؤشرات المهمة للفقر في الريف يمكن تحديدها في صعوبة تمكن الافراد والعوائل من استهلاك اللحوم سواء الحمراء او البيضاء . ولعل السبب الرئيسي لذلك هو ارتفاع اسعارها نسبة لمستويات الدخول العائلية التي تمكنها من شراءها ، حيث يصل معدل سعر الكيلوغرام الواحد منها الى 15000 دينار وهو ما قد يمنع نسبة كبيرة من الافراد والعوائل من تناولها .

ثم العامل المهم الاخر هو الخبز والحبوب ، وهي سلع غذائية رئيسية لدى الفرد والعائلة في الريف والمدينه على حد سواء حيث مرونة الطلب عليها تكاد تكون معدومة .

العامل الذي يليه هو الحليب ومشتقاته والبيض . ان الطلب على هذه السلع هو بالاساس مشتق من الطلب على المنتجات الحيوانية التي احتلت المرتبة الاولى من حيث الاهمية . ان ارتفاع اسعار اللحوم الحمراء ينعكس في ارتفاع اسعار الحليب ومشتقاته من اجبان وغيرها ، كذلك فان ارتفاع اسعار اللحوم البيضاء ينعكس في ارتفاع اسعار بيض المائدة وبيض التربية .

ان ظهور هذه العوامل كمؤشرات للفقر دليل واضح على عزوف الغالبية من ابناء الريف الذين اعتادوا على تربية الحيوانات المنزلية والحقلية سواء في حقول خاصة او في المنازل منذ القدم عن الاستمرار في هذا النشاط الانتاجي المهم لتحقيق الاكتفاء الذاتي مما ادى الى حصول نقص شديد في المعروض المحلي من المنتجات الحيوانيه وبالتالي تعويض النقص الحاصل عن طريق الاستيراد .

ثم العامل الاخر وهو الفاكهه . ولعل الطلب على الفاكهه في العراق يعتبر طلبا مرنا اذ سرعان ما يتخلى الفرد عن تناولها عندما لا يكون بمقدوره تناول الخبز . ان نقص المعروض المحلي ووفرة المستورد في الاسواق مع عدم القدرة على الشراء جعلت الفرد يضع الفاكهه كاحد مؤشرات الفقر ، خصوصا وان السوق المحلية تزخر حاليا بالانواع المختلفه من الفواكه التي لم تكن الى وقت قريب في متناوله .

العامل الذي يلي في تحديد مؤشرات الفقر في الريف هو المنتجات الغذائية المصنعه والذي يبدو انه مفاجيء ، اذ ان الفرد في الريفي لم يعرف بان نمطه الاستهلاكي قد يتغير بسهولة من الاغذية الطازجة نحو الاغذية المصنعه ، الا انه اعتبرها مؤشرا للفقر، اذ ان اسعار اللحوم المستوردة تقل كثيرا عن اسعاراللحوم المحلية رغم ذلك فان الفرد في الريف بل وحتى في بعض مناطق الحضريجدها اسعارا مرتفعه ويؤكد عدم قدرته في الحصول عليها .

كذلك العامل الاخر المتمثل بالمياه المعدنية والعصائر ، الذي يعتبر عاملا مهما بعد ان اصبحت المياه الصالحة للشرب شحيحة ويعاني منها ابناء الارياف ، فالعديد من الانهار والجداول التي تسقي المزارع والبساتين وتستخدم في تزويد مشاريع التصفية تحولت الى جداول لنقل المياه الاسنة والنفايات مما جعل البديل هو المياه المعدنية ، وهي ليست سهلة التناول في الريف وتشكل عبئا اضافيا على ميزانية الاسرة مما جعلها احد مؤشرات الفقر فيه .

عامل الخضروات يعتبر مؤشرا مهما لانه كان ضمن المكون الاول ، ولكنه جاء في نهاية قائمة العوامل التي تحملت عليه . فالخضروات تعتبرسلعا مهمة وضرورية للاستهلاك الغذائي وهي متوفرة بانواعها المختلفة والاصناف المستورده في الغالب اكثر من الاصناف المحليه وتتفاوت اسعارها بين حين واخر . وعندما ترتفع اسعارالخضروات لاي سبب من الاسباب فانها تصبح مؤشرا للفقرلانها سوف لن تكون في متناول الفرد الريفي بسهوله .

المكون الثاني :

المكون الثاني الذي ياتي بالمرتبة الثانية من حيث الاهمية تشبعت عليه 3 عوامل ترتبت حسب اهميتها : (1) الزيوت والدهون (74.3%) ، (2) القهوه والشاي والكاكاو (74.1%) ، (3) السكر والمربيات والعسل والحلويات (55.9%) .

الزيوت والدهون جاءت اولا وذلك لاستخداماتها المتعددة في تصنيع الاطعمه ، وهي احدى فقرات البطاقة التموينية وتوزع بكميات قد لا تسد حاجة الفرد في الريف ، كما ان عدم انتظام توزيع مفردات البطاقة التموينية يدفع الاسر الى اللجوء الى سد النقص عن طريق الشراء فتصبح بذلك الزيوت والدهون مؤشرا للفقر . ثم الشاي الذي جاء ثانيا كاحد الفقرات المهمه جدا لدى الفرد في الريف والحضر على حد سواء ، وهو متوفر في الاسواق بانواع واصناف متعدده ، واسعارها مرتفعة، وبالتالي فانه يمثل مؤشرا للفقر لكنه ليس باهمية العوامل التي سبقته . كذلك السكر ومشتقاته.

المكون الثالث :

المكون الثالث الذي ياتي بالمرتبة الثالثه من حيث الاهمية تشبعت عليه 3 عوامل ترتبت حسب اهميتها :(1) الملابس (90.3%) ، (2) الاحذية (89.3%) ، (3) الاسماك والاطعمه البحرية (50.1%) .

يلاحظ من العوامل الثلاثة ان الملابس والاحذية ، وكذلك الاسماك والاطعمه البحرية هي بالنسبة لابناء الارياف سلع مهمة وضرورية لكنها لا توازي اهمية السلع التي سبقتها وان الحصول عليها يرتبط بتوفير

مبالغ لا تتناسب مع مستوى الدخل السنوي للاسرة في الريف . وبذلك فان هذه السلع تعد من مؤشرات الفقرالمؤكد في الريف العراقي .

المرحلة الثانية : الاحتياجات الكلية

التحليل في المرحلة الثانية اختص بجميع الاحتياجات المتعلقة بالغذاء والصحة والتعليم والنقل والسكن ، اذ يرى اخرون ان الذي يميزالفقراء في الارياف هو النقص الحاد في مجمل متطلبات البقاء والمعيشة ولا يقتصر الامر على الغذاء فقط ، بل يرون ان الغذاء قد يكون العامل الاخير في سلم الحاجات في الريف العراقي لكون البيئة العراقية تفرض على الفرد احكاما واعرافا دينية واجتماعية تجعل موضوعة الحاجة الى الغذاء اقل تاثيرا في تفاقم ظاهرة الفقر. وعلى ذلك جرى تحليل تاثير هذه الاحتياجات لبيان درجة واهمية كل منها من وجهة نظر الفرد في الريف العراقي.

شملت المجموعة الثانية 17 عاملا تضمنت : (1) اسعار المنتجات الغذائية ، (2) الملابس والاحذية ، (3) اسعار مياه الشرب والكهرباء والوقود ، (4) الصحة ، (5) النقل ، (6) الاتصالات ، (7) التعليم ، (8) السلع والخدمات الاخرى ، (9) ايجارات المنازل (الحقيقية) ، (10) ايجارات المنازل (غيرالحقيقية) ، (11) الخدمات المرتبطة بتوفير الماء للمنازل ، (12) المستلزمات الطبية ، (13) الخدمات الصحية في المستشفيات ، (14) خدمات النقل ، (15) التعليم الابتدائي وقبل الابتدائي ، (16) التعليم الثانوي ، (17) والتعليم ما بعد الثانوي .

تحليل المجموعة الثانية

تحليل المجموعة الثانية اظهر ان قيمة KMO هي (0.516) وهي اكبر من القيمة (0.500) مما يعني ان حجم العينة يعد كافياً لاجراء التحليل العاملي . كما ظهر مستوى الدلاله بقيمة صفر وهو اقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.050) . وحسب اختبار Bartlett فان العلاقة بين المتغيرات هي علاقة دالية احصائية وان المصفوفة المستخدمة هي مصفوفة الوحدة . ان الجدول رقم (3) يبين قيم المركبات والجذور الكامنة والنسب المئوية للمركبات والنسب التجميعية .

جدول (3)
قيم المركبات والقيم المميزه والنسب المئوية للمركبات والنسب التجميعية للعوامل المحددة للفقر في الريف العراقي (المجموعة الثانية)

المكونات	الجذورالكامنة الاولية			مجموع مربعات التحميل المستخلصة	
	الكلي	% التباين	%التجميعي	الكلي	% التباين
.1	3.905	22.971	22.971	3.905	22.971
.2	2.055	12.089	35.061	2.055	12.089
.3	1.645	9.675	44.735	1.645	9.675
.4	1.282	7.541	52.276	1.282	7.541
.5	1.114	6.552	58.829	1.114	6.552
.6	1.000	5.882	64.711		
.7	0.980	5.762	70.437		
.8	0.912	5.362	75.835		
.9	0.811	4.771	80.606		
.10	0.743	4.370	84.977		
.11	0.682	4.009	88.986		
.12	0.646	3.797	92.783		
.13	0.619	3.642	96.425		
.14	0.450	2.647	99.073		
.15	0.122	0.718	99.790		
.16	0.018	0.108	99.989		
.17	0.017	0.102	100.000		

يبين الجدول (3) ان البرنامج يعطي 17 علاقة خطية للبيانات وكذلك الجذور الكامنة لكل مكون ، فقيمة الجذر الكامن للمكون الاول بلغت 3.905 وتفسر تباينات هذا المكون 22.971% من التباين الكلي . اما قيمة الجذر الكامن للمكون الثاني فقد بلغت 2.055 وتفسر 12.089% من التباين الكلي ، وهكذا باقي المكونات . ان مجموع ما تفسره المكونات الخمسة الاولى بلغ 58.829% من التباين الكلي . وقد اهمل البرنامج بقية المكونات نظرا لكون قيم الجذور الكامنة التي اظهرتها تقل عن الواحد الصحيح وبالتالي فهي تمثل ارتباطات ضعيفة . وفي المرحلة التالية تم تدوير قيم الجذورالكامنة باستخدام خيار Varimax ، كما يتضح من الجدول رقم (4) .

يلاحظ من الجدول (4) ان العوامل التي تشبعت على المكونات الخمسة قد توزعت كمجاميع وفق درجة اهميتها بالنسبة للفرد في الريف العراقي ، فالمكون الاول يضم العوامل المتعلقة بالغذاء والملبس والاتصالات ، والمكون الثاني يضم العوامل المتعلقة بالتعليم (توفر المدارس ورياض الاطفال والحضانات والمعلمين والكتب والمستلزمات التعليمية) ، والمكون الثالث يضم العوامل المتعلقة بالصحة والخدمات الصحية (توفر المستشفيات والمراكز الصحية والاطباء والادوية) ، والمكون الرابع يضم العوامل المتعلقة بتوفر الماء والكهرباء والسكن والوقود ، ثم المكون الخامس ويضم العوامل المتعلقة بالنقل (مرائب ووسائط نقل متنوعه) .

جدول (4)
مصفوفة المكونات بعد التدوير

العوامل	المكونات				
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
1. اسعار المنتجات الغذائية	0.694				
2. الملابس والاحذية	0.769				
3. اسعار مياه الشرب والكهرباء والوقود				0.831	
4. الصحة			0.971		
5. النقل					0.603
6. الاتصالات	0.630				
7. التعليم		0.976			
8. السلع والخدمات الاخرى	0.620				
9. ايجارات المنازل (الحقيقية)				0.580	
10. ايجارات المنازل (غيرالحقيقية)				0.781	
11. خدمات توفير الماء للمنازل					
12. المستلزمات الطبية	0.535				
13. الخدمات الصحية			0.958		
14. خدمات النقل					0.770
15. التعليم الابتدائي وقبل الابتدائي		0.786			
16. التعليم الثانوي		0.723			
17. التعليم ما بعد الثانوي					

المكون الاول :

وقد تشبعت عليه 5 عوامل حسب اهميتها : (1) الملابس والاحذية (76.9%) ، (2) اسعار المنتجات الغذائية (69.4%) ، (3) الاتصالات (63.0%) ، (4) السلع والخدمات الاخرى (62.0%) ، (5) المستلزمات الطبية (53.5%) .

ان المكون الاول يضم العوامل المتعلقه بالملابس والاحذية والغذاء في المقدمة وقد انضمت اليها الاتصالات بعد التغيير الذي احدثه الانتشار الكبير لاجهزة الاتصال في العام 2007 وحاجة المجتمع لها حتى جاءت في المرحله التي تلي الغذاء والملبس من حيث الاهميه . ثم تاتي المستلزمات الطبيه كاحد مؤشرات الفقر في الريف وذلك للنقص الكبير فيها في العام 2007 .

المكون الثاني :

وقد تشبعت عليه 3 عوامل : (1) التعليم (97.%) ، (2) التعليم الابتدائي وقبل الابتدائي (78.6%) ، (3) التعليم الثانوي (72.3%) .

حيث يلاحظ ان الفقراء في الريف يضعون التعليم بعد الغذاء ، اذ ان نسبة كبيرة من ابناء الارياف قد لا تتوفر لهم مدرسة قريبة او بناية تفي بالغرض التعليمي والتربوي . كما ان المعاناة تبدا في التعليم الابتدائي وتتعلق بتوفر الملاكات التعليمية والكتب المدرسية ، وتتعدى هذه العقبات الى التعليم الثانوي كذلك .

المكون الثالث :

وقد تشبعت عليه عاملان : (1) الصحه (97.1%) ، (2) الخدمات الصحية (95.8%) .

وتاتي الصحة بعد التعليم والغذاء ، وتتعلق بتوفر المراكز الصحية والملاكات الطبية التي تقدم الخدمات الصحية للعوائل الريفية .

المكون الرابع :

وقد تشبعت عليه 3 عوامل : (1) اسعار مياه الشرب والكهرباء والوقود (83.1%) ، (2) ايجارات المنازل –غيرالحقيقية (78.1%) ، (3) ايجارات المنازل –الحقيقية (58%) .

حيث تتعدى معاناة فقراء الريف العراقي لتصل الى عدم مقدرتهم على دفع مستحقات الماء والكهرباء (الوطنية والمولدات الاهلية) . كذلك مشاكل ايجارات المنازل المرتفعة حيث يجري الاتفاق على مبلغ ايجار معين ثم بعد مدة يتغير المبلغ لصالح المؤجر لاسباب كثيرة في مقدمتها ازمة السكن الشديدة .

المكون الخامس :

وقد تشبعت عليه عاملان : (1) خدمات النقل (77%) ، (2) النقل (60.3%) .

وهو المكون الاخير من حيث الاهمية ، حيث خدمة النقل كمؤشر للفقر لا ترقى الى مستوى العوامل التي سبقت لكنها مهمة وتتطلب امكانية للدفع خصوصا بعدما تراجعت خدمات النقل العام كثيرا . كما تتطلب انشاء مراءب وتوفير حافلات متنوعة ، اذ بدونها يبقى المستوى الاجتماعي والاقتصادي لابناء الريف متخلفا .

وبملاحظة الجدول رقم (4) نجد ان هناك عاملان هما خدمات توفير الماء للمنازل والتعليم ما بعد الثانوي استبعدا من قائمة مؤشرات الفقر ولم يظهرا في أي من المكونات الخمسة بسبب ارتباطاتهما الضعيفة بالمكونات .

الاستنتاجات

1. **في الاقتصاد الجزئي يعبر الفقر عن حالة الافراد او الاسر غير القادرة على اشباع حاجاتها الاساسية المادية وغير المادية . اما في الاقتصاد الكلي فان النظرة الى الفقر تكون على مستوى كل افراد المجتمع ، حيث يعتبر البلد فقيرا كلما ازدادت نسبة السكان غير القادرين على توفير مستلزمات العيش الاساسية فيه .[15]**

   وبناءا على ذلك فقد تم تحليل مؤشرات الفقر في الريف العراقي على مرحلتين ، الاولى تتعلق بالحاجة الى مستلزمات المعيشة الاساسية وهو الغذاء ، والثانية تتعلق بالحاجة الى الغذاء ومستلزمات الحياة الاخرى .
2. **تحليل المرحلة الاولى لعدد 13 عاملاً تمثل الانواع الغذائية المختلفة اظهران مؤشرات الفقر المهمة التي احتواها المكون الاول تتمثل باللحوم ، الخبز والحبوب ، الحليب والاجبان والبيض ، الفاكهه ، المنتجات الغذائية المصنعه ، المياه المعدنية والعصائر، ثم الخضروات . اما المكون الثاني فتضمن الزيوت والدهون ، القهوه والشاي والكاكاو ،ثم السكر والمربيات والعسل والحلويات . اما المكون الثالث فتضمن الملابس ، الاحذية ثم الاسماك والاطعمه البحرية .**
3. **تحليل المرحلة الثانية لعدد 17 عاملاً تمثل مجمل مستلزمات المعيشة في الريف العراقي وتبين ان مؤشرات الفقر قد توزعت وفقا لاهميتها من وجهة نظر ابناء وعوائل الريف ، فشمل المكون الاول الملابس والاحذية ، اسعار المنتجات الغذائية ، الاتصالات ، السلع والخدمات الاخرى ، ثم المستلزمات الطبية . والمكون الثاني تضمن العوامل الخاصة بالتعليم بمراحله المختلفة وهي التعليم ، التعليم الابتدائي وقبل الابتدائي ، ثم التعليم الثانوي . والمكون الثالث شمل الصحه والخدمات الصحية . اما المكون الرابع فتضمن مؤشرات السكن وهي اسعار مياه الشرب والكهرباء والوقود ، ايجارات المنازل–غيرالحقيقية ، ثم ايجارات المنازل–الحقيقية . اما المكون الاخير فشمل مؤشرات النقل وهي خدمات النقل والنقل . وقد استبعدت العوامل ذات الارتباطات الضعيفة .**

التوصيات

1. **المواد الغذائية تشكل النسبة الاكبر في تكوين هيكل الانفاق للفرد والعائلة في الريف العراقي ، لذلك يوصي البحث باهمية تشجيع الانتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي ، ودعم اسعار السلع الغذائية من اجل تمكين الفقراء من الحصول عليها . اضافة الى مساعدتهم في تحسين مساهماتهم في الانتاج من خلال استخدام وسائل الانتاج والري الحديثة وتنظيم علاقات الانتاج بالشكل الذي يضمن حقهم في الانتاج الزراعي .**
2. **ان حجم التخصيص المالي للبطاقه التموينية كبير جدا وله اثاراً كبيرة على الاقتصاد العراقي ، اذ تقدر وزارة المالية العراقية ان نظام الحصة التموينية يكلف 5.7% من الموازنة العامة في العام 2009 (4.2 مليار دينار عراقي ، أي ما يقابل 3.5 مليار دولار امريكي) .[16] وبالرغم من فان له مزايا واضحة إذ إنه انه يبقي المجتمع خارج اطار الفقر ويشكل شبكة حماية مهمة للفقراء . وبالتالي فان هذا النظام يساهم حاليا في تقريب الفروقات المادية لمستويات المعيشة المختلفة في العراق على ان ينفذ بصورة كفوءة .**
3. **يوصي البحث بالاهتمام كذلك بالتعليم في الريف . إن المتتبع لتطورات النشاط التعليمي في العراق يتلمس حجم المعاناة التي يواجهها ابناء الريف في الالتحاق بالمدارس سواء الابتدائية او الثانوية . كما ينبغي**

الاهتمام بالصحة من خلال انشاء المراكز الصحية وتوفير الادوية والعلاجات لرفع المستوى الصحي . ثم الاهتمام بالسكن المجهز بمصادر الماء الصحي والكهرباء ، وتوفيرها باسعار مناسبة . ثم العناية بوسائل النقل وانشاء المرائب المجهزة بحافلات النقل العام وحافلات لنقل المنتجات وتسويقها .

4. ينبغي اجراء الدراسات المختلفة والمستمرة التي تعمل على تقدير مؤشرات الفقر ، كتقدير خطوط الفقر وفجوة الفقر للوقوف على حقيقة المستوى المعيشي في الريف ومقارنة النتائج مع سابقاتها وذلك لمراقبة التطور الحاصل فيها ، وصولا الى تحقيق الامن الغذائي لعموم المجتمع . لقد ان الاوان لكي يغادر العراق التصنيف الذي يضعه مع مجموعة البلدان التي ترتفع فيها نسبة الفقر في المجتمع وتعاني من الازمات الممتدة المتعلقة بانعدام الامن الغذائي .
5. يوصي البحث باهمية توفير البيانات المتعلقة بالانفاق الاستهلاكي والدخول وتامين دقتها مع استعمال الوسائل التحليلية المتقدمة في معالجتها والتوصل الى نتائج يمكن اعتمادها في اتخاذ القرارات .

المصادر

1. "مواجهة الفقر في العراق ، تقرير تحليلي حول الظروف المعيشية للشعب العراقي" تقرير من اعداد اللجنة الفنية الدائمة لسياسة الحد من الفقر (جمهورية العراق والبنك الدولي) ، الجزء الاول : النتائج الرئيسية ، (2007) ص 9 .
2. نفس المصدر السابق ، ص 6 .
3. مشعل عبد خلف "استخدام ثوابت منظومة الانفاق الخطية الموسعة (ELES) لتقدير المؤشرات الاقتصادية عن المستوى المعيشي في الريف العراقي للمدة (1976-1993)" اطروحة دكتوراه ، كلية الزراعه ، جامعة بغداد (2005) ، ص 75 .
4. نفس المصدر السابق. انظر ايضا :

Rente Schubent "Poverty Developing Countries, Its Definition, Extent and Implications" Economics, Vol. 47(1994), pp 17-32.

5. قصي قاسم الكليدار "قياس مستوى المعيشة في العراق" اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية (1991) ، ص ص 156-158.
6. د. اموري هادي كاظم و سعدون العبيدي "منظومة المعادلات الانية في تقدير وتحليل الطلب " المؤتمر العلمي الثالث – الجمعية العراقية للعلوم الاحصائية (1990) ص 54. انظر كذلك : د. اموري هادي كاظم "المرونات الانفاقية والمرونات السعرية المباشرة وغير المباشرة" مجلة الاقتصادي ، العدد 1 (1988) ص 54.
7. "قياس الفقر في العراق" نتائج قياس الفقر التي خلص اليها اجتماع اللجنة الفنية – ايلول سبتمبر 2010 (www.japuiraq.org/..Microsoft%20Word-%20po...).
8. فهد محمود الصبري ، مقاييس الفقر – صحيفة 14 اكتوبر (www.14 October.com/news.aspx?newsno=123183)
9. اسامة مهدي"العراق يطلق استراتيجية لتقليص الفقر خلال 5 سنوات" (www.ankawa.com/forum/index.php?topic=379125)
10. صحيفة العرب القطرية – الفقر في العراق 19% (...) www.alarab.qa/mobile/details.php?issueId=2039
11. وزارة الزراعة : العراق في طريق الاكتفاء الذاتي بعد ارتفاع سقف الانتاج (www.albaghdadia.com/.../16727-NeAE-AkEAI...)
12. فايق جزاع ياسين "التحليل الاقتصادي للانفاق الاستهلاكي الاسري في الريف العراقي في ضوء بحوث ميزانية الاسرة" اطروحة دكتوراه ، كلية الزراعة ، جامعة بغداد (2005) ، ص ص 7-30 .
13. خولة خالد محمود "معوقات البحث العلمي ، بحث تطبيقي على اعضاء الهيئه التدريسية في معهد الادارة الرصافة" الاستاذ جامعة بغداد ، كلية التربية ابن رشد ، العدد 173، حزيران 2011 ، ص ص 333-352 .
14. هيفاء جواد ، زهراء محمد و خولة خالد "مكافحة الفساد المالي والاداري في العراق" ، مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 27 (2011) ، ص ص 303-310 .
15. أحمد فتحي عبد المجيد "أثر سياسات الاقتصاد الكلي على الفقرفي دول نامية مختارة" اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل (2004) ، ص 5-41.
16. "CPI Items Basket & Weights of Base Year 2007", Central Organization for Statistics, Ministry of Planning, Republic of Iraq (2007)

.....

.....